

أعلن الاتحاد الديمقراطي السوري الذي تشكل مؤخراً أنه يعمل مع المجتمع الدولي، وأصدقاء الشعب السوري، لإسقاط نظام بشار الفاسد في سورية وإقامة الدولة المدنية الديمقراطية التعددية التي تتسع لجميع السوريين ووحدة سورية أرضاً وشعباً.

وقال الاتحاد، في أول بيان له اليوم الثلاثاء، بعد اجتماع مكتبه التأسيسي في إسطنبول، إن المؤتمر الذي عقد قبل نحو عشرة أيام في إسطنبول جاء تتويجاً لجهود امتدت لنحو عام، بذلتها مجموعة واسعة من السوريين والسوريين المستقلين ومن المنظمات السياسية والتجمعات الشبابية والنسائية العاملة من أجل سورية ديمقراطية.

وأضاف الاتحاد، في البيان، أن "المؤتمر الذي عقد بحضور مئات الذين أسهموا في العملية الانتخابية وكان جزءاً كبيراً منهم، قد جاء من داخل سورية بالإضافة إلى أكثر من 70 ضيفاً من سورية والبلدان العربية والأجنبية انتخب رئيساً للائتلاف ومكتباً تنفيذياً وأمانةً عامةً ولجنة رقابةٍ وشفافية".

وقال البيان إن المؤتمر أقر برنامجاً سياسياً ونظاماً داخلياً، وبرنامجاً مرحلياً، أبرز هوية الاتحاد وقيمه ومبادئه وأهدافه القريبة والبعيدة.

وأضاف البيان الرسمي للاتحاد "تم تمويل المؤتمر من رجال أعمال سوريين يدعمون نضال شعبهم في سبيل الحرية والكرامة، وإقامة نظام ديمقراطي تعددي مدني على أرض وطن سوري واحد يتشارك جميع أبنائه من مختلف المكونات الدينية والمذهبية، والقومية في إدارة شئونه على قدم المساواة".

وقال بيان الديمقراطيين السوريين، وهو أبرز تنظيم مدني، والأوسع لدى قوى المعارضة السورية، إن "الاتحاد سيكون تنظيماً سياسياً ديمقراطياً هدفه تأطير قطاعات واسعة من الشعب السوري بكافة مكوناته، ومناطقه، وتأسيس وجود حقيقي له بين هذه القطاعات في الداخل السوري والهاجر".

وأضاف البيان أن الاتحاد "سيعمل على جمع قوى ديمقراطية سورية في تنظيم واسع يعمل على دعم ثورة شعب سورية في نضاله لإسقاط نظام الاستبداد بكافة رموزه وأركانه والانتقال بسورية إلى نظام ديمقراطي يحقق الحرية والكرامة للمواطنين والمواطنات ويسهم بفاعلية في توسيع دور السوريين خلال صراعهم ضد الاستبداد ومن أجل حماية الثورة من المتطرفين والتكفيريين الدخلاء على سورية وثورتها الذين يلتقون مع نظام الاستبداد في منتصف الطريق".

ورأى البيان أنه "بينما يعمل نظام بشار الأسد على تمكين المتطرفين والتكفيريين من السيطرة على المناطق التي تخرج عن سيطرته، سيعمل الاتحاد على بناء دولة وطنية تكون السيادة فيها للشعب وإقامة نظام سياسي ديمقراطي مدني برلماني عصري حديث يقوم على تداول السلطة سلمياً عبر صناديق الاقتراع ومبدأ فصل السلطات واستقلال القضاء ونزاهته وكفاءته وضمان الحريات العامة في التعبير".

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 08/10/2013

من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammedfarag.com